جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسيّة

قسم السياسة الدوليّة

الأمم المتحدة وتحديات الأمن العالمي بعد عام 2020

أطروحة دكتوراه مقدمة

إلى مجلس كلية العلوم السياسيّة في جامعة النهرين وهي جزء من متطلبات نيل درجة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسيّة/ قسم السياسة الدوليّة

من قبل الطالب

علي محمد راضي المالكي

بإشراف

أ.د. محمد كريم كاظم الدفاعي

1445هـ بغداد 2024م

قائمة المحتويات

اسم الموضوع	الصفحة
المقدمة	6-1
الفصل الأول: الأمم المتحدة واهمية الحفاظ على الأمن العالمي	57-7
المبحث الأول: تعريف الامن العالمي واهميته في العلاقات الدولية	36-8
المطلب الأول: تعريف الامن العالمي	21-9
المطلب الثاني: تطور مفهوم الامن العالمي في نظريات العلاقات الدولية	36-21
المبحث الثاني: سلطة الأمم المتحدة في الحفاظ على الامن العالمي	57-37
المطلب الأول: سلطات الجمعية العامة	46-38
المطلب الثاني: سلطات مجلس الأمن	57-46
الفصل الثاني: التحديات الأمنية العالميّة التقليدية بعد العام 2020	119-58
المبحث الأول: التحديات الأمنية العالمية	91-59
المطلب الأول: الحروب والصراعات الإقليمية	77-59
المطلب الثاني: سباق التسلح والامن العالمي	91-78
المبحث الثاني: التحديات الاقتصادية والتكنولوجية العالمية	119-92
المطلب الأول: التحديات الاقتصادية العالمية	107-93
المطلب الثاني: التحديات التكنولوجية العالمية	119-107
الفصل الثالث: التحديات الأمنية العالميّة غير التقليدية بعد العام 2020	175-120

المبحث الأول: التحديات الصحية العالمية	139-121
المطلب الأول: طبيعة فيروس كورونا ومعدلات انتشاره عالمياً	128-122
المطلب الثاني: تداعيات جائحة كورونا على الامن العالمي	139-128
المبحث الثاني: التحديات البيئية العالمية	175-140
المطلب الأول: التغييرات المناخية وظاهرة الاحتباس الحراري	152-141
المطلب الثاني: التلوث البيئي	161-153
المطلب الثالث: ندرة المياه والجفاف العالمي	175-162
الفصل الرابع دور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الامن العالمي	248-176
المبحث الأول: الدور السياسي والأمني	197-177
المطلب الأول: بناء السلام والأمن العالمي	184-178
المطلب الثاني: التدخل لأغراض إنسانية (نهج الحماية الدولية)	189-184
المطلب الثالث: الدبلوماسية الوقائية والحرب الروسية الأوكرانية	197-190
المبحث الثاني: الدور الاقتصادي والصحي والبيئي	231-198
المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الاقتصادية	208-199
المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات الصحية	217-209
المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة في التصدي للتحديات المناخية	231-218
المبحث الثالث: مستقبل دور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الامن العالمي	248-232

المطلب الأول: احتمال تصاعد دور الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الأمن العالمي	236-233
المطلب الثاني: احتمال تراجع الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الأمن العالمي	242-236
المطلب الثالث: احتمال الاستعانة بالمنظمات الإقليمية	248-243
الخاتمة	255-249
قائمة المصادر	280-256
ملخص الدراسة باللغة الإنكليزية	A

قائمة الخرائط

	اسم الموضوع	لصفحة
	خريطة (1) نسبة السكان في العالم الذين يتعرضون لفترة جفاف حاد طويل كل عام	65
	خريطة (2) الإجهاد المائي الأساس السنوي في العالم	69
	خريطة (3) نسبة إعطاء جرعات اللقاح لكل 100 نسمة في كل دولة	17

قائمة الاشكال

	اسم الموضوع	لصفحة
	الشكل (1) أكبر مستوردي النفط من روسيا في المائة يوم الاولى من الغزو	01
	الشكل (2) متوسط سعر خام برنت للمدة (2018-2022) بالدولار الأمريكي	02

	الشكل (3) معدل ازدياد النقص التغذوي العالميّ للمدة 2005-2022	05
	الشكل (4) معدلات النمو الاقتصاديّ للاقتصادات الكبرى في ظل تفشي جائحة كورونا (%)	37
	الشكل (5) عدد الأشخاص المتضررين بالأخطار المتصلة بالتغيرات المناخية في اقل البلدان نمواً (1970-2020)	50
	الشكل (6) نسبة اراضي المحاصيل الزراعية العالميّة المتعرضة للجفاف الحاد لمدة ثلاثة أشهر او أكثر كل عام للمدة (2010-2100)	51
	الشكل (7) عدد السكان على مستوى العالم الذين يشهدون جفافا لمدة ستة أشهر على الأقل	64
	الشكل (8) نسبة الناتج المحلي الإجمالي المنتج والسكان المقيمين في مناطق تعاني من إجهاد المياه السطحية عند مستوى مرتفع أو مرتفع جداً في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مقارنة بالمتوسطات العالميّة	66
	الشكل (9) الاثار الاقتصاديّة لندرة المياه الناتجة عن تغير المناخ في العالم بحلول عام 2050	73
0	الشكل (10) المساعدات الإنمائية المقدمة إلى البلدان المتضررة من الصراعات (2008-2018)	83
1	الشكل البياني (11) مؤشر أسعار الغذاء الحقيقية للمدة (2014-2023)	01
2	الشكل (12) حجم التجارة السلعية العالميّة ونمو الناتج المحلي الإجمالي 2021-2024	04
3	الشكل (13) معدلات التبادل التجاري داخل وبين الكتل الجيوسياسيّة الافتراضية للمدة (2019-2022)	05
4	الشكل (14) تطور التجارة العالميّة، 1950-2022	06
5	(الشكل البياني 15) مستوى تحقيق صحة السكان في العالم للمدة (2018-2025)	16

قائمة الجداول

	اسم الموضوع	لصفحة
	الجدول (1) الانفاق العسكري العالمي لعام 2022	

		0
	الجدول (2) القوى النووية العالميّة	6-87
	الجدول (3) الناتج المحلي الإجمالي العالميّ بالنسبة المؤية للمدة (2022-2024)	5
	الجدول (4) عدد الأشخاص الذين يعانون من النقص التغذوي للمدة (2020-2022)	06
	الجدول (5) عدد ضحايا جائحة كورونا في أكثر الدول حول العالم للمدة (2019-2023)	25
	الجدول (6) نسبة مساهمة غازات الدفيئة في ظاهرة الاحتباس الحراري (2020-2021)	46
	الجدول (7) عدد الوفيات الناجمة عن التلوث البيئي حسب عدة بلدان لسنة 2019	61
	الجدول (8) اجتماعات مجلس الأمن بشأن مسائل الأمن المناخي للمدة 2007-2021	23

المستخلص

شهد المجتمع العالميّ بعد العام 2020، مخاطر أمنيّة واسعة النطاق، أذ أثرت أنواع مختلفة من التحديات على "الأمن العالميّ" وزادت التعقيدات المتزايدة المتعلقة بالقضايا الأمنيّة المختلفة من حالة عدم الاستقرار، اذ أدت إلى تقويض الأمن العالميّ بشكل كبير، وفشلت الأمم المتحدة في السيطرة على تدخلات الدول الكبرى في الشؤون الداخلية للدول، مما ألقى بظلاله على فاعليّة وقدرة الأمم المتحدة على إدارة الصراعات الدوليّة الناشئة عن المخاوف الاستراتيجية للدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، وكذلك فشلها في ضبط الانتشار النووي وسباق التسلح، فضلاً عن التحديات الأمنية العالمية غير التقليدية المتمثلة بالتهديدات البيئية والصحية العالميّة بعد عام 2020 التي مثلت تحدي كبير للنظام العالميّ، وكذلك الفجوات الاقتصاديّة والصحيّة بين الدول الغنية والدول الفقيرة وداخل الدولة بين الريف والحضر، فضلاً عن عدم قدرة الأمم المتحدة في منع نشوب الحروب الاهلية والدوليّة وأبرزها الحرب الروسية الأوكرانية عام 2022 وأزمات النظام السياسيّ العالميّ.

لذا تفترض الدراسة وجود علاقة بين طبيعة دور الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات والتحديات العالميّة، وبين إرادة وقوة القوى المهيمنة فيها، وهذه العلاقة عكسية، إذ كلما خففت هذه الدول سيطرتها وهيمنتها، ازدادت فاعليّة الأمم المتحدة في حل الصراعات الدوليّة، ومواجهة التحديات الأمنيّة العالميّة بشكل أكبر.

وكان الهدف الأساس من هذه الدراسة هو تحليل إطار الأمم المتحدة للسلام والأمن في ضوء التهديدات الخطيرة التي يتعرض لها الأمن العالميّ بعد العام 2020، وكذلك تقييم فعاليّة دور الأمم المتحدة في تعزيز السلام العالميّ وتوطيده، والوقوف على أهمّ تحديات الأمن العالميّ غير التقليدية التي واجهت الأمم المتحدة، وتوضيح الاليات التي تتبعها الأمم المتحدة في مواجهة تحديات الأمن العالميّ، والتعرف على مدى فاعليّة الأمم المتحدة كمنظمة دوليّة تعمل بشكل اساس على اشاعة السلام ومعالجة التحديات العالميّة على الأصعدة المختلفة، والوقوف على مستقبل المنظمة في ظل التداعيات الخطيرة التي تحيط بالعالم، فضلاً عن تقييم الدور الذي تلعبه الأمم المتحدة في تعزيز الأمن العالميّ.

الخاتمة

يمكن القول إن "الأمن العالميّ"، يعد أحد الجوانب الحيوية والضرورية، في ادبيات السياسة الدوليّة، وهو مبدأ وهدف يجب حمايته والحفاظ عليه من أي انتهاكات خطيرة قد تؤدي إلى انهيار النظام العالميّ القائم، ولاسيما بعد ظهور موجة من التحديات الأمنيّة غير التقليدية التي اجتاحت المجتمع العالميّ في الآونة الأخيرة، إذ لا تنطوي مسألة الحفاظ على الأمن العالميّ في ضمان السلام بين الدول فحسب، بل بات يحمل أبعاداً أخرى، مثل الحفاظ على الاستقرار الاقتصاديّ العالميّ من الأزمات الاقتصاديّة، ومكافحة انتشار الفقر، والتمزق المجتمعي، والحفاظ على الأمن والسلم الأهلي، ومعالجة التدهور البيئي، وتردي أوضاع المناخ بسبب الانبعاثات الملوثة للبيئة، والحد من انتشار الأمراض المعدية على نطاق واسع، وعوامل الخطر المرتبطة بها لتعزيز الأمن العالميّ.

أن الحفاظ على الأمن العالميّ، أمر ضروري بالنسية للمجتمع الدوليّ، لذا ركزت جهود الأمم المتحدة على تحقيق الأمن العالميّ لضمان الاستقرار والسلام والصحة الفعالة لعامة الناس الذين يعيشون في جميع أنحاء العالم، تحقيقاً للهدف الرئيس لإنشاء الأمم المتحدة وهو منع الحروب وتعزيز السلام إلى جانب تحسين التعاون بين الدول، وفي سبيل ذلك نفذت الأمم المتحدة العديد من المبادرات الاقتصاديّة والاجتماعية، لمكافحة العوامل التي تفضي إلى النزاع والحروب بين الجماعات والأفراد، من خلال الحد من الفقر وتعزيز الصحة وحماية البيئة، إذ أدت الأمم المتحدة دورًا نشطاً وحيويًا في انحسار نطاق الفقر في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان الأقل تصنيفًا في "مؤشر السلام العالميّ لعام 2022"، بواسطة الشراكات التي أقامتها المنظمة، والتعاون مع الحكومات والمنظمات الإنسانيّة ومختلف المنظمات الدوليّة لضمان الأمن العالميّ.

وعلى الرغم من ذلك، إلا ان دور الأمم المتحدة في العديد من الميادين ليس مرضياً تماماً، إذ يبدو أن الأمم المتحدة فشلت في الارتقاء إلى مستوى مبادئ ومقاصد الميثاق أو الوفاء بالتزاماتها في المجال الحيوي للسلام والأمن العالميّين والمجالات ذات الصلة مثل نزع السلاح وإنهاء

الاستعمار وحماية حقوق الإنسان وإقامة نظام اقتصاديّ عالمي جديد، ومع ذلك، فقد ساعدت من نواح كثيرة، على تهدئة التوترات وتعزيز الحوار والاتفاقات الدوليّة.

إذ إنّ تأسيس الأمم المتحدة جاء لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحروب والاقتتال الأهلي، وتأكيد الإيمان بحقوق الإنسان، وتهيئة الظروف التي يمكن في ظلها الحفاظ على السلام. وتحقيقا لهذه الغاية، نص الميثاق على أن تسعى الأمم المتحدة إلى تحقيق المقاصد التالية: صون السلام والأمن الدوليّين من خلال تدابير جماعية، وتعزيز عملية تقرير المصير للشعوب أو إنهاء الاستعمار، والتوصل إلى تسوية سلمية للمنازعات الدوليّة، والمساعدة في تحقيق التعاون الدوليّ في المجالات الاجتماعية والاقتصاديّة والثقافية والتعليمية والعلمية والإنسانيّة. وانطلاقا من هذه الأغراض ومن الاهتمام المشترك للبشرية، حددت الأمم المتحدة لنفسها هدفين آخرين، وهما نزع السلاح وإنشاء نظام اقتصاديّ دوليّ جديد.

وفيما يتعلق بسجل الأمم المتحدة في مسألة "منع الحروب وتسوية النزاعات والصراعات الدوليّة"، بعد العام 2020، اظهرت الحرب الروسية الاوكرانية خللاً كبيرا في النظام الدوليّ الحالي وانهيار قواعده، وضعف المؤسسات الدوليّة، وعجز الأمم المتحدة عن ايجاد الحلول للعديد من الأزمات، ومنها الازمة الحالية بين روسيا واوكرانيا، التي تهدد باندلاع حرب عالمية ثالثة ناهيك عن القضية الفلسطينية المتأججة منذ 74 عاماً، والتي تسببت في خلق وتعقيد مشكلات أخرى كثيرة في منطقة الشرق الاوسط والعالم، مما يتسبب في تقويض الأمن والسلم العالميّين.

وتُعد الحرب الدائرة حالياً على الساحة الأوكرانية صراعاً دوليّاً من نوع غير مألوف، فهي ليست حرباً بين دولتين، على الرغم من أن روسيا وأوكرانيا هما طرفاها المباشران، ولا هي حرب بين معسكرين أيديولوجيين مختلفين، على الرغم من مشاركة حلف الناتو كطرف مباشر فيها، بل هي حرب بين قوى كبرى تتنافس على قيادة النظام الدوليّ، وتشارك فيها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، دول أخرى مرتبطة بها، بحكم تداخل وتشابك المصالح المتبادلة فيما بينها، ويُلحظ هنا ان هذه الحرب لم تندلع بسبب صراع على الموارد والاصول او على الارض والحدود، بل بسبب عدم مواءمة القواعد والمؤسسات المسؤولة عن ادارة النظام الدوليّ الراهن ورغبة القوى الصاعدة في تغييرها كما يُلحظ أنها لا تدار بقوة النيران وحدها، بل بمختلف عناصر القوة المتاحة، الصلبة منها والناعمة والذكية، ومن الممكن ان تتجه لتسبب دمار كبير للعالم بأسره، دون أن يكون بمقدور أحد أن يضمن أنها ستفضي بالضرورة إلى تأسيس نظام عالمي أكثر توازناً وقدرة على تحقيق العدالة للبشرية ككل.

وبصرف النظر عن حل النزاعات والتسوية السلمية للنزاعات، ترتبط مسألة نزع السلاح أيضًا ارتباطًا كبيرًا بمشكلة السلام والأمن العالميّين، إذ تهدد المخزونات الهائلة من الأسلحة النووية

والتقليدية والإنفاق السنوي على التسلح العالميّ الذي يزيد على ألف مليار دولار سنوياً، بقاء البشرية ذاته، لذا ان التقدم في هذا الاتجاه كان محدودًا للغاية من قبل الأمم المتحدة، بسبب ضعف المنظومة الأمميّة في السيطرة على الطموحات العسكرية للقوى الكبرى، وعدم فاعليّة النظام القانوني للحد من انتشار الأسلحة النووية.

وفي مجال تقرير مصير الشعوب وإنهاء الاستعمار، شهدت العقود الأربعة الأخيرة عددا من الحروب والصراعات الإقليميّة، لاسيما في المنطقة العربية، ولعل الصراع الفلسطيني– الصهيوني، هو أحد أبرز تلك الصراعات لأنّه يتعلق باحتلال أرض فلسطين وتشريد شعبها، فضلاً عن عدد من الأزمات الإقليميّة، ولم تستطع الأمم المتحدة أن تسجل بصمة في إيجاد حلول ناجعة لتلك الأزمات، بسبب ازدواجية الدور الذي تقوم به القوى الكبرى في مجلس الأمن، إذ اقتصر دورها على الجانب الإنسانيّ فحسب، ويمكن القول إن استمرار هذا النهج سيحولها في نهاية المطاف إلى منتدى سياسيّ عديم الفائدة، إذ تحولت الأمم المتحدة ومجلس الأمن من اداة لحفظ السلام وامن الدول إلى عصا رعب وعقاب امريكية بعدما أصبح جليا انها تدير العالم وفق مصالحها، على اعتبار أنها تتكفل بدفع أكبر قدر من المساهمات المالية والدعم العسكري، وما اقاويل الديمقراطية وحقوق الإنسان إلا غطاء على مصالحها الاستعمارية، فعلى سبيل المثال استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية "الفيتو" حوالي 45 مرة لعرقلة مجلس الأمن من إصدار قرار يدين الانتهاكات (الإسرائيلية) بحق الفلسطينيين.

فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى توظيف الأمم المتحدة ولا سيما مجلس الأمن لفرض معايير دوليّة، كحقوق الإنسان ومكافحة الإرهاب، تشرعن لسياساتها الخارجية وعلى نحو يتيح تكييفها وفق المصلحة الأمريكية في كل حالة على حدة، مما يمكن من تطبيق تلك المعايير حينا أو تفادي تطبيقها أحيانا أخرى، الأمر الذي فسح المجال فيما بعد للحديث عن (ازدواجية المعايير) عند التعامل مع بعض المشكلات الدوليّة، ومثال على ذلك التوظيف الأمريكي المكثف لمجلس الأمن واستخدامها بشكل روتيني حق النقض (الفيتو) المنفرد ضد القرارات التي تنتقد (إسرائيل).

اما على المستوى التنموي والاقتصاديّ، فعلى مدى أكثر من 75 عاما، تمسكت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالحدود الدنيا لعمل ميثاق المنظمة العالميّة ورغم الإخفاقات العديدة على مستوى تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، فإنّ الآليات الخاصة بالقضايا العالميّة مثل التنمية المستدامة، ومواجهة التغير المناخي ومحاربة الفقر وغيرها من القضايا العالميّة برهنت على أن العمل الجماعي الدوليّ من أهمّ مكاسب عالم ما بعد الحرب العالميّة الثانية، فمثلا في حالة الحرب على الإرهاب فإنّ أنظمة الرصد والمراقبة لأنشطة التنظيمات والجماعات الإرهابية التي

ترعاها المنظمة العالميّة تشكل أهميّة قصوى لا يمكن خسارتها فتلك الآليات الدوليّة تؤدي مهمات حيوية وغيابها سيظهر فجوات عميقة في جهود مجابهة التنظيمات الإرهابية.

ويتم تفعيل الأنشطة الاجتماعية والاقتصاديّة والثقافية للأمم المتحدة من خلال مختلف الوكالات المتخصصة، مثل اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالميّة واليونيسيف وما إلى ذلك، وتعد القوى الكبرى من أبرز المساهمين في ميزانيات هذه الوكالات لأسباب سياسيّة أو دبلوماسية، ولكن في الواقع، تعمل هذه الوكالات عن دراية على تعزيز الارتقاء الثقافي والاجتماعي والاقتصاديّ للقوى الكبرى في النظام العالميّ، بواسطة الشركات متعددة الجنسيات، التي تنفق على الدعاية أو الإعلان عن منتجاتها الاستهلاكية، لأغراض استعمارية.

ومن هنا، فإنّ استغلال الدول الكبرى لهذه الوسيلة، واستخدامها من أجل تنفيذ مصالحها العليا، في إطار الشرعية الدوليّة، يدعو الدول الأخرى إلى تقبلها طوعا أو بالإكراه، كونها قرارات صادرة عن جهة شرعية ملزمة ينبغي تنفيذها، كأداة لردع الخصوم المحتملين، وبمقتضى ذلك أفردت الولايات المتحدة دوراً لمجلس الأمن لمواجهة حالات تهديد السلم العالميّ أو الإخلال به بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لإضفاء المشروعية القانونية على تصرفاتها السياسيّة، والاقتصاديّة، والعسكرية في أمركة العالم، فضلا عن ذلك، فقد سعت الولايات المتحدة كما اسلفنا، إلى توظيف الأمم المتحدة بوصفها وسيلة دوليّة لشرعنة سلوكها مع الأطراف غير المتوافقة معها، وأداة ضغط من نوع آخر قوامه الامتناع عن تقديم المساعدات لأطراف دوليّة تقع خارج إطار الفلسفة السياسيّة الأمريكية، متذرعة بحجة مفادها: "عدم مساعدة الذين لا يقدرون على مساعدة أنفسهم لتعزيز مفردات الديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان".

ويُعد إنشاء المنظمة الدوليّة في أعقاب الحرب العالميّة الثانية كان لإيجاد منظومة السلام العالميّة وحل المشكلات بين الدول ومن خلال الحوار وتطبيق الميثاق دون تردد على الدول جميعها سواء، القوى الكبرى او الدول الأقل من ذلك، إلا ان مسألة الهيمنة من قبل القوى الكبرى على مجلس الأمن وحالة التناقض والازدواجية في تعامل تلك القوى مع المعطيات والظروف الدوليّة حالت دون نجاح المنظمة في مسألة الحفاظ على الأمن العالميّ بعد العام 2020، فضلا عن حالة الاختلاف السياسيّ والمصلحي داخل مجلس الأمن خلق وضعاً مربكاً للأمم المتحدة، بالنسبة للتعامل مع التحديات المستجدة في النظام العالميّ، وعليه إذا ما استمر وضع إخفاق المنظمة الدوليّة مع اندلاع كل حرب وأزمة عالمية، فإنّ مصيرها في المشهد الأخير تبقى كمنتدى سياسيّ حواري مع بقاء مجلس الأمن كرمز للقوة والهيمنة للقوى الكبرى.

الاستنتاجات

من خلال ما تقدم، يمكن استخلاص أهمّ ما توصلت إليه الدراسة من نتائج وهي:

1. على ما يبدو، فشلت الأمم المتحدة في الارتقاء إلى مستوى مبادئ ومقاصد الميثاق أو الوفاء بالتزاماتها في المجال الحيوي للسلام والأمن العالميّين والمجالات ذات الصلة مثل نزع السلاح وإنهاء الاستعمار وحماية حقوق الإنسان وإنشاء النظام الاقتصاديّ العالميّ الجديد. ومع ذلك، فقد ساعدت، من نواح كثيرة، على تهدئة التوترات وتعزيز الحوار والاتفاقات الدوليّة.
2. أثبتت الدراسة أن التهديدات المعاصرة للسلام والأمن الدوليّين تشكل تحدياً كبيراً لإطار الأمم المتحدة بشأن السلام والأمن العالميّين، إذ إنّ التهديدات المعاصرة لا تحدث من قبل الدول، ولا تنطوي بالضرورة على استخدام القوة أو التهديد بها.
3. وجدت الدراسة أن الإطار القانوني والمؤسسي للأمم المتحدة للحفاظ على السلام العالميّ غير كافٍ في مواجهة التهديدات المعاصرة للسلام والأمن العالميّين، مثل تغير المناخ والأمراض المعدية والعمليات السيبرانية.
4. توصلت الدراسة أنه على الرغم من أن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة قد حاول التعامل مع التهديدات غير التقليدية بشكل أكثر مرونة، إلا أن تفويضه قد واجه صعوبات تتمثل بطبيعة هذه التهديدات التي لا تنطوي على استخدام القوة ولا تحدث بين الدول، إذ إنّ إجراءات الإنفاذ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لا تليق بالتهديدات المعاصرة للأمن العالميّ.
5. أدى انغماس الوكالات والمنظمات المتخصصة والمكلفة بالتعامل مع بعض التهديدات المعاصرة إلى خلق حالة من الارتباك حول صلاحيات تلك الجهات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والأجهزة الرئيسة التي تتمتع بسلطة التعامل مع التهديدات الأمنيّة التي تعكر صفو السلام والاستقرار العالميّ.
6. كانت الفرضية الرئيسة للدراسة هي وجود علاقة بين طبيعة دور الأمم المتحدة في مواجهة الأزمات والتحديات العالميّة، وبين إرادة وقوة القوى المهيمنة فيها، وهذه العلاقة عكسية، إذ كلما خففت هذه الدول سيطرتها وهيمنتها، ازدادت فاعليّة الأمم المتحدة في حل الصراعات الدوليّة، ومواجهة التحديات الأمنيّة العالميّة بشكل أكبر. وقد أثبتت الدراسة هذه الفرضية، فضلاً عن ذلك، ليس لدى الأمم المتحدة نهج شامل ومنهجي للتعامل مع التهديدات المعاصرة للسلام والأمن الدوليّين، وتخلص الدراسة إلى أن الإطار القانوني والمؤسسي للأمم المتحدة غير كافٍ للتعامل مع تلك التهديدات.
7. ظلت فعالية الأمم المتحدة وقدرتها على تحقيق أهدافها ضعيفة من الناحية العملية منذ تأسيسها، إذ لم تستند هذه المنظمة إلى أي شكل من أشكال القوة الحقيقية التي تؤهلها في

القدرة على التأثير في مجريات الأحداث في العالم بحيث ظلت ارادتها مرهونة بإرادة الدول الكبرى، والمحصلة النهائية لإرادة الطرف الأقوى من هذه الدول، وبالرغم من استخدام المنظمة عدة وسائل لمواجهة الأحداث وحفظ السلم، إلا أنها فشلت في حفظ الأمن الدوليّ، وبذلك برزت طلبات عديدة في أروقة الأمم المتحدة تدعو إلى إصلاحها.

8. ان السبب الرئيس وراء تراجع حالة الأمن العالميّ بعد العام 2020، الاضعاف المتعمد للمؤسسات الدوليّة ومنظومة الأمم المتحدة، مما أدى إلى خلق عالم اكثر فوضوية، وقيام دول كبرى بانتهاك حقوق السيادة لدول أخرى دون رادع من المنظمة الدوليّة وقد كان من الصعب على سبيل المثال، القيام بتحرك في الأمم المتحدة لفرض الجزاء القانوني على روسيا نتيجة قيامها بانتهاك القواعد الدوليّة، وقيام الولايات المتحدة بخرق القواعد نفسها باستمرار في تهديد صريح للأمن والسلم الدوليّين، فعوضاً عن التزام الولايات المتحدة بالنظام الدوليّ القائم، وتمكين الأمم المتحدة عملت على تجاهل القوانين والقرارات الدوليّة وهو ما سهل على القوى الأخرى تجاهل القوانين والأعراف الدوليّة أيضا.

التوصيات

في الأخير يمكن تقديم مجموعة من التوصيات من قبل الباحث بشأن موضوع الدراسة، ويمكن ادراج أبرز هذه التوصيات في النقاط الأتية:

1. هناك حاجة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة لتعديل المادة 39، من ميثاق الأمم المتحدة لتشمل تعريف مصطلحي "تهديد السلام" و "خرق السلام". كما يجب أن تتضمن التعريفات التهديدات غير التقليدية للأمن العالميّ، إذ إنّ تهديدات السلام والأمن العالميّ لا تقتصر على التهديدات التي تسببها الدول، أو التي تنطوي على استخدام القوة أو التهديد بها، مما يُمكن ذلك مجلس الأمن من التصدي بشكل مشروع للتهديدات المعاصرة.
2. كما ينبغي تعديل الميثاق في المواد (40، 41، 42) للنص على إجراءات علاجية مناسبة تليق بالتهديدات المعاصرة للسلم والأمن الدوليّين، ولكي تتحقق التعديلات على الميثاق، يجب الامتثال للمادة 108 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تحدد معايير تعديل الميثاق، وينص على أن أي تعديل للميثاق لا يمكن أن يدخل حيز التنفيذ إلا عندما يصوت ثلثا أعضاء الجمعية العامة لصالحه، بما في ذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.
3. هناك حاجة إلى التعاون بين مجلس الأمن وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى بشأن طريقة التصدي للتهديدات المعاصرة للسلام والأمن العالميّين كجدول أعمال تعاوني مشترك. مما يفضي إلى تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي للأمم المتحدة، وهذا يدعو جميع أجهزة الأمم المتحدة إلى الاعتراف بأنّ مجلس الأمن يتحمل ولاية الحفاظ على السلام الدوليّ، بغض

النظر عما إذا كان التهديد تقليدياً أو معاصراً. وسيستفيد هذا التعاون من صلاحيات مجلس الأمن في الحفاظ على السلام والأمن الدوليّين، مع الاستفادة في الوقت نفسه من توافر الموارد والخبرات من أجهزة الأمم المتحدة الأخرى.

4. إن حق النقض للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن جعل الأمم المتحدة غير ديمقراطية، إذ يمكن إحباط رغبة غالبية دول العالم من قبل دولة واحدة، لذا ان الحاجة إلى إصلاح مجلس الأمن وإنشاء نظام أو آلية جديدة يمكن أن تمنع انحراف القوات المسلحة للقوى العظمى أو استخدام حق النقض (الفيتو) للمصالح الوطنيّة لأصحابها، بات امراً مهماً لقيام الأمم المتحدة بواجباتها بحياد واستقلال تام.
5. يلزم تنشيط دور الأمم المتحدة في الحفاظ على الأمن العالميّ، بتفعيل وتعزيز سلطات الجمعية العامة، بوصفها الجهاز الرئيس في المنظمة الذي يشتمل على جميع أعضاء الأمم المتحدة، لذا ينبغي أن تتمتع الجمعية العامة بأعلى سلطة من بين الأجهزة الأخرى، كما يجب مراجعة المادة 12 من ميثاق الأمم المتحدة، بحيث تتمتع الجمعية العامة بسلطة مناقشة القضايا المتعلقة بالسلام والأمن الدوليّين وإصدار التوصيات، حتى لو كان الوضع أو الحالة المعنية من اختصاص مجلس الأمن.
6. يجب أن تكون الجمعية العامة أكثر حماساً لتطبيق مبدأ الاتحاد من أجل السلام لمواجهة المواقف المحتملة لاستخدام حق النقض ضد أي مشروع قرار لمجلس الأمن يدعو لإحلال السلام او إيقاع العقوبات وإدانة الانتهاكات من قبل أحد أطراف مجلس الأمن، او من قبل حلفاء احد الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، لاسيما وإننا نعيش اليوم في حالة حرب عدوانية ممنهجة من قبل الكيان الصهيوني الغاصب ضد الشعب الفلسطيني الأعزل، ودعم الولايات المتحدة الامريكية لهذا الكيان اللاشرعي، وذلك بتوفير الغطاء السياسيّ والعسكري لإعماله الوحشية في غزة الصامدة، كما يجب على الدول الأعضاء التعبير بنشاط عن أهميّة قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لمواجهة حق النقض.
7. يجب على الدول الأعضاء ولاسيما الدول صاحبة الحضور الدائم في مجلس الأمن مراعاة مبادئ الأمم المتحدة، إذ لا يمكن منح الامتيازات المختلفة، بناءً على خلفية الفائز في الحرب التي وقعت قبل 75 عاماً، وبالتالي، ينبغي تحديث الآلية الحالية باستمرار لضمان فاعليّة الأمم المتحدة.
8. إذا كانت هناك اختلافات في تفسير القواعد الحالية مثل تقييم ما إذا كان لدى بلد ما تصويت أم لا، بناءً على المادة 27 (3) من ميثاق الأمم المتحدة، فيمكن تقديم ذلك إلى

محكمة العدل الدوليّة للبت فيه. وبالتالي، فإنّ اتخاذ القرار في مشروع القرار لا يعوقه دائماً حق النقض من الدول دائمة العضوية.

9. يجب توضيح الأحكام المتعلقة بالقضية المدرجة في الفئة الإجرائية أو غير الإجرائية في ميثاق الأمم المتحدة، بحيث يمكن أن تكون حدود كل جهاز في إنشاء إجراءاته واضحة وغير متداخلة مع أطراف أخرى، لذا يعد تعديل ميثاق الأمم المتحدة أمراً طبيعياً يجب القيام به للتكيف مع التحديث العالميّ حتى يتمكن من حل المشكلات المستجدة.